بان الواجب الخارج عن سلسلة الممكنات الصرفة لابد ان يكون منطبقا للسلسلة
فسيجيء تفصيله ثم الايراد بعلية الداخل الذي هو ما قبل المعلول الاخير ليس
مختصا لتأثير هذا الكتاب بل هو شامل لغيره كما سيعلم في الجزء الخامس
الرابع لانا سبب سنبينه هذا البرهان الى صاحب التلويحات لان صاحب التلويحات
لم لا منافاة بين خروج علة مجموع الممكنات الصرفة وبين القول بالترتب بل الممكنات
فان جميع الممكنات الصرفة المتسلسلة اذا كان ممكنا فلا بد من العلة الخارجة عن
جميع الممكنات لبطلان علية النفس والخ وكيف لا فانهم قالوا بعد اثبات ايضا
سلسلة الممكنات الصرفة الى الواجب الخارج يلزم ان يكون الواجب طرفا للسلسلة
لانه مرتبط بها وليس وسطها والا لكان معلولا من جملة الممكنات والتعب
من هذا القائل انه ان ما نقل عن صاحب التلويحات الآن يدل على خروج
علة جميع الممكنات المتسلسلة عنها بلا قصور وله اشتباه فان قوله فيفتقر
الى علة خارجة عنه وقوله في بعض مخالفة الى ما ورائها الخارج عن السلسلة
الامكانية فهو واجب الوجود يدل صريحا على خروج علة الممكنات فتقول
ان قائل لا شك ان خروج علة المجموع يستلزم بظاهر المنع وقوله وقد اورد
اظهر قصورا من ان يخفى على من له ادنى بضاعة ولا شك ان المقصود
لا شك ان الامكان علة الاحتياج الى علة موثرة في الوجود فاذا ثبت بهذا

البرهان

البرهان هو العلة لا الخارج اليه مطلقا والصاق يدل عليه كلام صاحب التلويحات
حيث قال فيفتقر الى علة خارجة عنه الخ ثم طريق الاحتياج الى العلة الخارجة
عن السلسلة ان كل جزء من اجزاء السلسلة مستند الى العلة الموجودة خارجة
بعضه بالذات وبعضه بواسطة ما صدر عن تلك العلة الا ما يكون علة لمجموع اجزاء
السلسلة بالذات والمنع بقوله وجود مثل هذه العلة للسلسلة واحتياجها
اليه ممنوع من قبيل المنع الغير المتصل لان الممكنات المتسلسلة اذا احتاجت
الى علة خارجة عنها بهذا البرهان فلا خ اما ان يقع العلة الخارجة طرفا للسلسلة
لا محالة كما استدل اعليه بانها مرتبطة بتلك السلسلة وليست وسطا
والا لكانت معلولة من جملة الممكنات فنعم عاهذا التقدير ينقطع السلسلة
وهو امر اخر بدل عا بطلان السلسلة عما هو فرضه موضوع واما ان يكون علة للجملة لا
للاحاد فيكون مرتبطا للجملة الغير المتناهية غير واقعة بعضها على
التقدير الثاني ما قيل في الاعتراض عاهذا الاستدلال واما ان يكون علة لكل منها مع ما فوقه
الى غير النهاية كما قيل بهذا الاحتمال رد الجواب عن هذا الاعتراض فعلى التقادير
الثلثة يثبت المطلوب وهو وجود الواجب خارجا عن جميع الممكنات الصرفة المتسلسلة
لا يقال نختار ان يكون المراد من العلة ما يستند المعلول اليه اما بالذات او بواسطة
ما صدر عنه او بواسطة جزئه لانا نقول لم لا يجوز ان يكون العلة الخارجة واجبة لان
بالجزء يكون ممكنا البتة فيكون داخلا في سلسلة الممكنات ثم لم لا يجوز ان آخر وهو
ان هر ع عيان صاحب التلويحات يشعر بان المراد من العلة العلة التامة حيث وصف